المقياس: قيادة المشاريع ومقاولاتية

الرصيد: 02

المعامل: 01

المحاضرة الأولى: تاريخ الفكر الاقتصادي

مقدمة:

نشأ الفكر الاقتصادي منذ أن أدرك الإنسان تعدّد حاجاته في مقابل الندرة النسبية للموارد، نتج عن هاتين الحقيقتين ما يُعرف **بالمشكلة الاقتصادية** وتعني المشكلة الاقتصادية كيفية المواءمة بين الموارد المحدودة والحاجات المتزايدة.

لقد حاول الإنسان منذ القدم أن يفهم القوى التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية، والعوامل التي تخضع لها في شكل قوانين عملية عامة، ولقد أدى تزايد حاجات الناس وتنوعها إلى تطور وسائل الإنتاج مما خلق ظروفاً اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة. كما أنّ كل عصر من العصور تميّز بوجود وسائل انتاج ونظم وقوانين صالحة له، ولكنها لم تكن صالحة لكل العصور اللاحقة ولبقية المجتمعات على اختلاف ثقافاتها ونظمها ومعتقداتها.

أي أنّ النظم الاقتصادية تطوّرت مع تطوّر الحياة البشرية، وكذلك تطوّر الفكر الاقتصادي معها.

1. مفهوم الفكر الاقتصادي:

هو الفكر الإنساني الذي يتناول القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات، كما يسعى لاكتشاف العلاقات والروابط الاقتصادية التي تُفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها بهدف الوصول إلى حل للمشكلات الاقتصادية.

2. جوانب الفكر الاقتصادي:

تغطي دراسة الفكر الاقتصادي الجوانب الثلاث الآتية:

1.2. النظريات الاقتصادية:

تستهدف دراسة الفكر الاقتصادي الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية المختلفة، كما تهدف إلى تحديد تأثير العوامل التي تبنيها تلك القوانين الاقتصادية على الظاهرة المعنية بالدراسة، أي أنّ النظريات الاقتصادية علم مجرد

لا يُصدر حكماً مسبقاً حول نتائج الدراسة فهي مجردة كالعلوم الطبيعية التي تحاول فهم الظواهر الطبيعية للكشف عن القوانين التي تحكمها.

2.2. السياسات الاقتصادية:

وهي تتضمن اختيار أفضل السبل التي تتبعها السلطات المشرفة على النظام الاقتصادي للوصول إلى معالجة مشاكل محدّدة كالبطالة، والتضخم، والفقر.....الخ، لذلك فالهدف هو استخدام أفضل السياسات لتحقيق الأهداف.

3.2. النظم الاقتصادية:

لا يمكن بحالٍ دراسة الفكر الاقتصادي بمعزلٍ عن النظم الاقتصادية المنتهجة (رأسمالية، اشتراكية، اقتصاد إسلامي....إلخ)، لذلك فإنّ من أبرز مجالات الدراسة في الفكر الاقتصادي دراسة النظم والمذاهب الاقتصادية السائدة في المجتمعات.

3. تطوّر الفكر الاقتصادي عبر التاريخ:

تعود نشأة الفكر الاقتصادي إلى عصور موغلة في القدم، قد ترجع إلى ما قبل الميلاد، ولا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن التاريخ الاقتصادي، والأوضاع الاقتصادية السائدة، فالتاريخ الاقتصادي يحدّد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة وبالتالي يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي وفهم الأفكار الاقتصادية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية التي مرّت بها مختلف المجتمعات.

1.3. الفكر الاقتصادي اليوناني:

شهد الفكرُ الاقتصاديّ في اليونان تطوّراً مستمراً، وكان ذلك بِسببِ التطوّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والتوسعات في البنية السياسيّة، ولكنّ النشاط الاقتصاديّ كان محدوداً بشكل عام؛ حيث كانت المُشكلات الناتجة عن هذا النشاط ذات أهميّةٍ قليلة بالنسبة للمُفكّرين والفلاسفة، ولم تُدرس إلا بصورة عادية ووفقاً لدراسات غير اقتصاديّة؛ لذلك درس الفلاسفة اليونانيون المُشكلات الخاصة في الاقتصاد باعتبارها أبحاثاً مرتبطةً مع الأخلاق والسياسة والفلسفة، نتيجة افتقار اليونان لوجودِ نشاطاتٍ اقتصاديّة تتناسَبُ مع موضوعات علم الاقتصاد، لذلك من المُمكن اعتبارُ أنّ الفكر الاقتصاديّ اليونانيّ هو ما ارتَبط بكتابات الفلاسفة والمُفكّرين اليونانيين، مثل أرسطو وأفلاطون.

2.3. الفكر الاقتصادي الروماني:

كانت مساهمة الرومان في دراسة المسائل الاقتصادية قليلة، وليس لها مكانة تذكر أو بعبارة أخرى لم يساهموا مساهمة فعّالة في إضافة آراء أو مفاهيم مهمة للفكر الاقتصادي، حيث كان شغلهم الشاغل الفتوحات، وتوسيع الطرق، والقانون لتنظيم

شؤون الأفراد، ولكنها لا تخلوا من شتات أفكار اقتصادية مثل مسألة الفائدة، وفكرة المبادلة، ووظائف النقود، والأهم هو تطوّر الملكية ولقد شملت نظرياتهم القوانين والتشريعات في العقود، ومسائل الميراث، والوصية. وتُعد القوانين خارطة طريق لإدارة البلاد الرومانية المترامية الأطراف ومن ضمن القوانين الموضوعة تعرض المشروع القانوني لبعض الافكار الاقتصادية .

إنّ الانجاز الذي تحقق على يد الرومان وما زال العمل به جاريا في الكثير من دول العالم لنضوجه هو ابتكار الرومان للقوانين، وكان الغرض منها تنظيم أمور البلاد ومن خلالها يمكن تحصيل الضرائب وحل المنازعات.

3.3. الفكر الاقتصادي الغربي:

يمكن تمييز فترتين بارزتين في تاريخ الفكر الاقتصادي الغربي:

- **العصور الوسطى:**

انتشرت بجامعات أوروبا خلال هذه الفترة دراسات فكرية تحاول التوفيق بين الفلسفة والدين، أي بين العقل والإيمان، ولم تظهر خلال هذه الفترة دراسات تحليل علمي واضح للاقتصاد، إذْ كان أبرز المفكرين الاقتصاديين من رجال الكنيسة، لذلك نادوا بإخضاع كافة أوجه النشاط الفكري والانساني والاقتصادي لمبادئ الدين.

ومن الأعلام الذين ظهروا خلال هذه الفترة القديس سان توماس الإكويني (1226م – 1274م) الذي تكلّم عن العدل، واعترف بالملكية العامّة أو الشيوعية.

- **عصر النهضة:**

في هذه الفترة لم تعد الكنيسة المصدر الوحيد للمفاهيم والآراء الاقتصادية، كالسعر العادل، والأجر العادل، بل إنّ التطور قد أحرز نظريات تمجّد الأرباح والتجارة والثراء بدون حدود، وأدى هذا الى زيادة هيمنة رأس المال التجاري وازدياد اهميته وأفكاره للنشاط الاقتصادي بشكل عام.

وقد نتج عن ذلك ظهور اتجاهات ومذاهب جديدة في الفكر الاقتصادي، لعل من أهمها المدرسة التجارية التي خلّصت الأبحاث نهائيا من الطابع الديني، وساعدت على قيام الدول الحديثة، وساهمت في تقوية البنوك وتوسيع أنشطتها المالية. كما توالى ظهور مدارس متنوعة الاتجاهات والمشارب، كالمدرسة الطبيعية، والكلاسيكية، والماركسية الاشتراكية و غيرها من الاتجاهات في الفكر الاقتصادي الغربي. وظهر خلال عصر النهضة وبعدها الكثير من أعلام الفكر الاقتصادي من

أمثال توماس مان (1571م-1641م)، جاكوب أوسر، كارل ماركس (1818م-1883م)، آدم سميث (1723م-1790م)، جون مايناردكينز (1883م-1946م)، دافيد ريكاردو (1772م- 1823م).....وغيرهم. والذين كان لهم بالغ الأثر في تطوّر الفكر الاقتصادي الغربي، من خلال مؤلفاتهم المختلفة، و نظرياتهم الاقتصادية التي ساهمت في وصول الفكر الاقتصادي إلى ما هو عليه الآن.

4.3. الفكر الاقتصادي الإسلامي:

كانت الحضارة الإسلامية مركز إشعاع حضاري ازدهرت فيها الفلسفة والعلوم في شتى النواحي، وبالإمكان معرفة الفكر الاقتصادي الذي ساد في الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى بالرجوع إلى كتاباته التي من أهمها على الإطلاق "مقدمة ابن خلدون"، حيث تناول ابن خلدون العمران والنشاط الإنتاجي وأَولى الصناعة أهمية كبرى في دراسته حيث خصّص جزءًا كبيرًا من المقدمة تحت عنوان " في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل". وأهم أفكار ابن خلدون وأكثرها صلة بالاقتصاد الحديث أفكاره عن المالية العامة، كما اهتم بقضايا تطور المجتمعات وأشكال السلطة ووجود الدولة.

وفي كتاب "إغاثة الأمة" تكلّم المقريزي عن مقولتي الغلاء (ارتفاع الأسعار) والتضخم النقدي (انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية)، إنّ فهم المقريزي لهاتين المقولتين الاقتصاديتين جاء بهذا المنظور العلمي والمنطقي، فقصور مياه النيل يسبب انخفاض عرض السلع يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية وبالتالي انتشار الغلاء.

ويقوم الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي على ثلاثة مبادئ رئيسة تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى وهذه المبادئ الأساسية الثلاثة: هي مبدأ الملكية المزدوجة (أي الملكية الخاصّة للأفراد والعامّة للدولة)، ومبدأ الحرية الاقتصادية ضمن نطاق الشرع والعقل ومبدأ العدالة الاجتماعية.